المستخلص:

إن دراسة الرقابة على حرية التعبير عن الرأي للموظف في مواقع التواصل الاجتماعي تعتمد على بيان دور هذه الرقابة في إرساء القواعد القانونية بوجه عام ثم طبيعة القواعد القانونية المكونة عن طريق القضاء ، لذلك كان لابد من إحاطة سريعة بأهم المبادئ العامة لهذه الرقابة وتأثيرها على اهم التطبيقات القضائية في الموضوع محل البحث.

ولا يوجد جدل في الوقت الحاضر، في أن حق الموظف وما يقوم به بالتعبير وإبداء الرأي والنشر على مواقع التواصل الاجتماعي ، يعد من الحقوق التي تكفلها غالبية التشريعات، لما لها من أهمية في شفافية العمل الذي يقوم به الموظف العمومي في أثناء ممارسته للعمل الإداري الوظيفي في الحدود المبينة في تلك التشريعات، إذ أدى تطور مواقع التواصل الاجتماعي وزيادة عدد الاشخاص الذين يستخدمون هذه المواقع الالكترونية إلى زيادة وتفاقم المشكلات القانونية، وايضاً أدى إلى حدوث خلاف وتناقض بين مشروعية الأعمال التي يقوم بها الموظفون على تلك المواقع وعدم مشروعيتها ما بين مؤيد لفكرة التطور الذي يمكن أن يحقق أهدافاً سامية تحسن من فاعلية المرفق العام والسلطة القائمة عليه باعتبار أن ذلك الأمر يعد من قبيل الرقابة الإدارية الذاتية على أعمال الإدارة واذا ما أحست أنها مراقبة من الداخل ستبقى بحالة من الحذر ومحاولة إنجاح المرفق . وبين معارض لها في خضم التحديات الناشئة عن سوء استخدام تلك المواقع من قبل الموظفين وذلك لتأثيرها على سلامة خصوصية الأفراد من جهة ويهدد سلامة وأمن الوظيفة من جهة أخرى، لذلك لجأت أغلب التشريعات في الوقت الحاضر إلى مواكبة التطورات التكنولوجية من خلال وضع التشريعات اللازمة لتنظيم هذا الأمر.

ونظراً لأهمية الدور الذي يكون للرقابة على حرية التعبير عن الرأي للموظف في مواقع التواصل الاجتماعي فقد تناولنا بالدراسة تعريف اهم مواقع التواصل الاجتماعي وخصائصها وأنواعها والتكييف القانوني لهذه المواقع ، كما يستلزم ذلك منا بيان حدود حرية الموظف بالنشر على هذه المواقع والاساس القانوني لها ، وايضا دور الرقابة على الرقابة على حرية التعبير عن الرأي للموظف ودورها في الحفاظ على هيبة الوظيفة في الحفاظ على هيبة الوظيفة الادارية، بالاضافة الى المسؤوليات المترتبة على ممارسة حرية التعبير عن الرأي للموظف وتطبيقاتها القضائية